

قرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

المدعية: الشركة الصناعية الهيدروميكانيكية "هيدروميكا سيستم" في شخص ممثّلها القانوني الكائن مقرّها بالمنطقة الصناعية بن عروس نّهج الطّاقة طريق سريعة 1 عدد 233 - بن عروس، نائبها الأستاذ إبراهيم الميعادي الكائن مكتبه بنهج فلسطين عدد 24 - تونس.

من جهة،

المدعى عليها: الشركة الصناعية لتجهيز الشّاحنات والأجهزة الرّافعة "سيكام" في شخص ممثّلها القانوني الكائن مقرّها بنهج 8601 عدد 22، المنطقة الصناعية الشرقيّة 1 - 1080 تونس، نائبها الأستاذ إلياس مالوش الكائن مكتبه بمركّب قلاكسي بالطّابق السّابع بنهج العربيّة السّعوديّة - تونس.

من جهة أخرى.

بعد الاطّلاع على عريضة المقدّمة من الأستاذ إبراهيم الميعادي نيابة عن الشركة الصناعية الهيدروميكانيكية "هيدروميكا سيستم"، والمرسّمة بكتابة المجلس تحت عدد 121300 بتاريخ 23 أفريل 2012، والتي جاء فيها أنّ شركة "سيكام" المدعى عليها قامت بارتكاب ممارسات مخلّة بقواعد المنافسة تمثّلت في استغلال وضعيّة هيمنة على السّوق واستغلال وضعيّة تبعيّة اقتصاديّة.

وقدّم نائب شركة "هيدروميكا سيستم" المدعية جملة التّوضيحات التّالية:

1. نشاط شركة "سيكام" المدعى عليها ومكانتها في السّوق:

أنشأت الشركة الصناعية لتجهيز الشّاحنات والأجهزة الرّافعة "سيكام" سنة 1970 وهي الشركة الأم

لمجموعة شركات متنوّعة الاختصاصات تنشط في القطاعات التّالية:

- الصّناعة: شركات "سيكام" و"هيدروميكا س أ" و"كولداك".

- التّأمين: تأمينات مغاريّة.

- الخدمات الماليّة: الاتحاد المالي وكوفيحاب سيكار.

وتقوم شركة "هيدروميكا س أ" بإنتاج وصناعة العديد من أنواع القلاّبات (compas hydrauliques) والرافعات الهيدروليكيّة (verins hydrauliques) التي تحتاجها شركة "سيكام" لتصنيع وتركيب المحرورات ونصف المحرورات وحاملات البضائع والصّهاريج وتوفير التجهيزات على الحاملات المتعلّقة بالقلاّبات والأسطح والصّهاريج، ومن هنا يتبيّن مدى التّكامل والتّرابط بين أنشطة الشّركتين.

وتملك شركة "سيكام" أكثر من 40 % من حصّة السّوق طبقاً للمعطيات الواردة بموقعها على شبكة الأنترنت، وهي شركة مصدّرة جزئيّاً منذ سنة 1979 إذ تحقّق حوالي 60 % من رقم معاملاتها عن طريق التّصدير نحو الأسواق الخارجيّة.

2. كيفيّة إحداث شركة "هيدروميكا سيستم":

انطلق نشاط "هيدروميكا س أ" منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2002 حيث تبين أنّ تواصل ارتباط نشاطها بأنشطة المجمع الصناعيّة غير ذي جدوى.

وارتأت إدارة المجمع تجميع أنشطة كلّ من شركة "كولداك" وشركة "هيدروميكا س أ" على مستوى التسيير وذلك بهدف إضفاء النّجاعة على نشاطهما والحيلولة دون اندثارهما وتقليص خطورة هشاشتهما الماليّة النّاجمة عن تراجع رقم المعاملات والمداخيل وانخفاض المردوديّة التجاريّة.

وفي هذا الإطار تمّ إعداد ورقة عمل تقضي بانفصال شركة "هيدروميكا س أ" عن المجمع بطريقة تضمن مواصلة نشاطها ودون المساس بمصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال إحداث شركة جديدة بتاريخ 3 جويلية 2002.

ونتيجة للاتّفاق الحاصل بين جميع الأطراف بموجب محاضر الجلسات وورقة العمل التي أقرّت المقترح القاضي بإعادة توطين شركة "هيدروميكا س أ"، تمّ إحداث شركة جديدة تقوم بنفس الأنشطة الصناعيّة تحمل التسمية القانونيّة التّالية: "هيدروميكا سيستم" التي يتوزّع رأس مالها كما يلي:

- المدعو البشير بوجدي: 55 %.

- مجمع سيكام: 45 %.

ثمّ تطوّر رأس مال الشّركة ليصبح على النّحو التّالي:

- البشير بوجدي وعائلته وشركة "كولداك": 92,5 %.

- مجمع سيكام: 2,5 %.

والجدير بالملاحظة أنّ شركة "هيدروميكا أس أ" لم تضمحل قانونا باعتبار أنّ أحد أصولها المتمثل في قطعة الأرض التي كانت منتصبة عليها هي الآن مسوغة لإحدى الشركات، غير أنّه من الناحية الاقتصادية والواقعية لم يعد لها وجود باعتبار وأنّ أنشطتها الإنتاجية والاقتصادية وجميع أصولها المادية وغير المادية (باستثناء قطعة الأرض) تمّ التّفويت فيها بالبيع لفائدة شركة "هيدروميكا سيستام".

3. العلاقة الاقتصادية بين شركة "سيكام" و"هيدروميكا سيستام":

إثر تبنيّ المقترح القاضي بإعادة توطين شركة "هيدروميكا أس أ" والذي نتج عن إحداث شركة "هيدروميكا سيستام"، تمّ خلال اجتماع بين الأطراف المعنية الاتفاق على تحديد طبيعة العلاقة بين شركة "سيكام" وشركة "هيدروميكا سيستام" وذلك انطلاقاً من أفريل 2003.

وأقرّت شركة "سيكام" على ضوء ما ورد بالمراسلات المتبادلة بأنّ شركة "هيدروميكا سيستام" هي الشريك الحصري والمزوّد الوحيد له بالقلّابات الهيدروليكية التي تحتاجها لصناعة منتجاتها النهائية من مجرورات وصهاريج وذلك بموجب ما تمّ الاتفاق عليه في إطار وضع حدّ لأنشطة شركة "هيدروميكا أس أ" وتحويلها لفائدة شركة "هيدروميكا سيستام" التي احترمت جميع التزاماتها من ذلك الأعباء المتعلقة بانتقال العملة والمخزون المترتب عن وضع حدّ لشركة "هيدروميكا أس أ".

وعمقتى الوثيقة المعدّة بصفة مشتركة بين شركة "سيكام" وشركة "هيدروميكا سيستام" المتعلقة بحساب الاستغلال وحساب التّقديرات، تعهّدت سيكام بتحقيق ما نسبته 47,49 % من رقم معاملات "هيدروميكا سيستام". وتقدر الإنجازات بما نسبته 16,16 % إلى غاية 2010، ولم تشهد سنة 2011 أيّ تعامل وذلك نتيجة إخلال سيكام بتعهداتها التجارية.

وأكد الممثل القانوني لشركة "هيدروميكا سيستام" أنّه على امتداد الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى سنة 2003 أي منذ الانطلاق في تصنيع القلاب صنف 32 طن اقتنت سيكام ما قدره 1198 قلاباً بقيمة مالية تقدر بـ 8871359 ديناراً بما نسبته 86,91 % من رقم معاملات شركة "هيدروميكا أس أ".

وفي ما يتعلّق بشركة "هيدروميكا سيستام" التي انطلقت في النشاط في مارس 2003، فقد اقتنت شركة "سيكام" إلى غاية سنة 2010 ما قدره 465 قلاباً صنف 32 طن بقيمة مالية تقدر بـ 2939296,5 ديناراً بما نسبته 97,65 % من رقم معاملات الشركة.

ويبرز كلّ ذلك مدى التّبعيّة الاقتصادية التي توجد فيها شركة "هيدروميكا سيستام" تجاه شركة "سيكام". وأدّى التّراجع في حجم التّعامل بين الشّركتين إلى حصول صعوبات اقتصادية لشركة "هيدروميكا

سيستام" اضطرتها إلى الترفيع في رأس المال لكن لم يتمّ توظيف ذلك في تعزيز القدرة الإنتاجية للشركة بل امتصتها الأعباء الاجتماعية وخاصة صرف أجور العملة.

وأكد الممثل القانوني للشركة المدّعية أنّه في ظلّ ممانلة الشركة المدّعى عليها في طلباتها للتزود، تمّ طلب توضيحات بخصوص ذلك، وبررت شركة "سيكام" ذلك بالتأخير الحاصل في آجال تسليم الطلبات إضافة إلى أنّها أصبحت تتعامل مع مزود فرنسي "hydro techma SA" الذي يقدم أسعار أكثر تنافسية مع ضمان نفس الجودة.

وفي هذا الصدد تمسك نائب المدّعية بأنّ أسعار المزود الفرنسي تفوق أسعار الشركة المدّعية التي لم تشهد تغييرا منذ سنة 2003، إضافة إلى أنّ السعر المقترح من الشركة الفرنسية بالنسبة للرافعة الواحدة هو سعر المصدر (prix de départ) وليس السعر المدفوع أي دون احتساب معلوم النقل وبقية المعاليم الموظفة على المنتج المورد، وتواصل سلوك الممانلة الذي اتبعته المدّعى عليها إلى حدّ إلغاء طلبية هامة للتزود بعدد 22 من القلابات:

- 7 قلابات في 4 مارس 2010.

- 5 قلابات في 11 مارس 2010.

- 5 قلابات في 18 مارس 2010.

- 5 قلابات في 25 مارس 2010.

وفي هذا الإطار طلبت شركة "سيكام" المدّعى عليها من شركة "هيدروميكا سيستام" المدّعية تصنيع 22 قلابا بموجب الطلبية المؤرخة في 3 فيفري 2010، وعندما كانت نصف الكمية المطلوبة جاهزة للرفع تمّ إلغاء الطلبية برمتها بتعلة التأخير وذلك في تاريخ 16 مارس 2010، رغم أنّ أكثر من 50 % من الكمية المطلوبة لم يحن أجل تسليمها ورفعها وتحديدا عدد 10 قلابات كان من المنتظر تسليمها في 18 مارس 2010 و 25 مارس 2010.

وأكد نائب شركة "هيدروميكا سيستام" أنّ منوّبته قامت بتأمين الكمية المطلوبة، غير أنّ المدّعى عليها امتنعت عن تسلّم الطلبية ممّا كبّدها خسائر هامة. وما يقيم الدليل على أنّ شركة "هيدروميكا سيستام" كانت ضحية لممارسات تعسفية هو ما تضمّنه المكتوب الصّادر عن الشركة المدّعى عليها بتاريخ 23 سبتمبر 2010 التي طلبت من خلاله اقتناء القلابات بأسعار منخفضة لا تعكس الكلفة الحقيقية للمنتوج وتهديدها باستبدالها بمزود فرنسي.

لذا فإنّ هذه الممارسات تتنزّل حسب نائب المدّعية في إطار سياسة اعتمدها مجمع "سيكام" من أجل تحقيق غاية وحيدة ألا وهي إعلان إفلاس شركة "هيدروميكا سيستام" وبالتالي التملّص من تعهّداته والتزاماته تجاهها، الذي لم يكتف بقطع شركة "سيكام" لعلاقتها التجاريّة فقط من خلال رفض تسلّم المعدات التي طلبتها المدّعى عليها وإنّما دفع أيضا شركة تأمينات مغاريّة إلى باستصدار أمر بالدفع يقضي بإلزام الشركة المدّعية بدفع مبالغ ماليّة هائلة في إطار خلاص أصل الدين المتعلّق بثمن أسهم في رأس مال شركة "هيدروميكا سيستام" كانت قد اقتنتها شركة التأمينات نيابة عن الرئيس المدير العام لشركة "هيدروميكا".

وفي ظلّ المكانة التي يتمتّع بها مجمع "سيكام" من خلال شركة "سيكام" وهيمنتها على سوق صناعة المحرورات ونصف المحرورات التي ترتبط عضويًا بصناعة القلاّبات الهيدروليكيّة ، فقد بات جليًا وجود شركة هيدروميكا سيستام في وضعيّة تبعيّة مزدوجة اقتصادية وهيكلية، بعد أن استعصى عليها إيجاد حلفاء آخرين. ويعود عدم توقّر حلول بديلة إلى أنّ السيطرة التي يمارسها مجمع "سيكام" ومن ورائه شركة "سيكام" المدّعى عليها على شركة "هيدروميكا سيستام" والتي كانت من أهمّ الأسباب التي جعلت الشركة المدّعية غير قادرة على التّعامل مع حلفاء جدد، ذلك أنّ الشركات الأخرى المنتصبة في السوق التّونسيّة لجأت إلى اقتناء منتجات مستوردة باعتبار أنّه لا يمكنها منطقيًا التّعامل مع شركة يمتلك مجمع "سيكام" نسبة من رأس مالها، باعتباره منافس لها في السوق.

وبناء على كلّ ما سبق، أكّد نائب شركة "هيدروميكا سيستام" أنّ جميع أركان وضعيّة التّبعيّة الاقتصادية متوقّرة، وقد قامت شركة "سيكام" المدّعى عليها بالإفراط في استغلال هذه الوضعيّة من خلال قطع العلاقة التجاريّة التي تربطها بالشركة المدّعية وهو ما أدّى إلى الإضرار بمصالحها ووضعها في حالة ماليّة تنذر بإفلاسها. وطلب من مجلس المنافسة فتح تحقيق في المسألة وإلزام الشركة المدّعى عليها بالرجوع عن هذه الممارسات كاتّخاذ الإجراءات اللاّزمة من أجل درء الأضرار الفادحة التي لحقت الشركة المدّعية.

وأرفق نائب الشركة المدّعية عريضة الدّعوى بجملة الوثائق التّالية:

- الوثيقة عدد 1: نسخة من محضر جلسة خاصّة بالاجتماع المنعقد في 23 أفريل 2003 بوضعيّة شركة "هيدروميكا" والذي حضره كلّ من السيّد بشير بوجدي الرئيس المدير العام لشركة "هيدروميكا سيستام" و"كولداك" والسيّد شاكر أوريامي ممثّلا لشركة "سيكام" والسيّد هيكل اللّومي بوصفه مراقب حسابات. وتمّ التّفاوض خلال هذا الاجتماع على ما يلي:

❖ تحويل عملة شركة "هيدروميكا" إلى شركة "هيدروميكا سيستام".

❖ تحويل نشاط شركة "هيدروميكا" إلى شركة "هيدروميكا سيستام".

❖ الاعتراف بمحاسبة شركة "هيدروميكا".

❖ تحويل مخزون شركة "هيدروميكا" إلى شركة "هيدروميكا سيستام".

❖ أنظمة التسوية.

- الوثيقة عدد 2: تتعلّق هذه الوثيقة بإحداث شركة "هيدروميكا سيستام".

- الوثيقة عدد 3: تتعلّق هذه الوثيقة بقائمة المكتتبين برأس مال شركة "هيدروميكا سيستام" بتاريخ 6 فيفري 2006.

- الوثيقة عدد 4: تتمثّل هذه الوثيقة في نسخة من compte d'exploitation prévisionnel لشركة "هيدروميكا سيستام" تتعلّق بالفترة الممتدّة من سنة 2003 إلى سنة 2012، والتي تبرز توقّعات بتطوّر رقم معاملات الشركة من 2018000 دينار في سنة 2003 إلى 4080591 دينار في سنة 2012.

- الوثيقة عدد 5: تتمثّل هذه الوثيقة في نسخة من تقرير حول نشاط السيّد بشير بوجدي.

- الوثيقة عدد 6: تتمثّل هذه الوثيقة في عدد 02 مراسلات كما يلي:

❖ نسخة من مراسلة موجهة من الرئيس المدير العام لشركة "هيدروميكا سيستام" إلى المدير العام المساعد لشركة "سيكام" بتاريخ 17 أفريل 2006، أكّد من خلالها أنّ شركة "هيدروميكا" قادرة على توفير قلاّبات وتجهيزات هيدروليكية لشركة "سيكام" مع ضمان نفس جودة المنتوجات الحاملة لعلامات PENTA و HYVA و OMFB التي تقوم باستيرادها شركة "سيكام"، ومذكّرا نظيره أنّ إحداث شركة "هيدروميكا سيستام" يهدف إلى ضمان تزويد شركة "سيكام" بكلّ المنتوجات المصنّعة من قبلها.

❖ ردّ عليها هذا الأخير بمكتوب بتاريخ 18 أفريل 2006، أكّد من خلالها تواصل العلاقة التجاريّة

الحصريّة بين شركة "سيكام" وشركة "هيدروميكا سيستام"، داعيا إلى مزيد تحسين تنافسيّة منتوجاتها.

- الوثيقة عدد 7: تتمثّل هذه الوثيقة في جملة من المراسلات المتبادلة بين شركتي "سيكام" و "هيدروميكا سيستام".

الوثيقة عدد 8: تتمثّل هذه الوثيقة في نسخة من جدول تفصيلي لتطوّر ثمن معدّات الرّفّع من نوع 40 طن من 30 سبتمبر 2003 إلى 11 مارس 2010 والتي ظلّت مستقرّة طوال هذه الفترة.

الوثيقة عدد 9: تبرز هذه الوثيقة ما يلي:

❖ تراجع رقم معاملات شركة "هيدروميكا سيستام" المنجز في إطار المعاملات التجاريّة مع شركة

"سيكام" مقارنة بالتوقّعات كما يلي:

السنة	2003	2006	2009	2010	2011
رقم المعاملات الجملي	985062	1036004	952146	742217	480119
رقم المعاملات المنجز مع شركة "سيكام"	461088	486537	455584	240903	0
رقم المعاملات المنجز مع شركة "سيكام" مقارنة بالتوقعات	21,13%	16,77%	12,92%	6,51%	0

- ❖ تطوّر الأعباء الاجتماعية والأجور من 440948 ديناراً سنة 2003 إلى 356199 سنة 2011.
- ❖ تطوّر الخسائر المتراكمة للشركة من 181825 ديناراً سنة 2003 إلى 2302221 سنة 2011.
- ❖ توزيع رقم المعاملات حسب الحرفاء بالنسبة لمعدّات الرّفيع من نوع 40 طن ومن نوع 32 طن كما يلي:

السنة	شركة سيكام		بقية الحرفاء	
	الكمية	القيمة خالية من الأداء	الكمية	القيمة خالية من الأداء
2003 (9 أشهر)	70	370657	0	0
2004	102	577720	0	0
2005	36	228160	0	0
2006	43	268284	0	0
2007	54	364752,5	2	20160
2008	60	418209	5	37164
2009	72	512280	2	14937
2010	28	199234	0	0
2011	0	0	4	29640

- الوثيقة عدد 10: تتعلّق هذه الوثيقة بمراحل وآجال إعداد المعدّات من نوع 40 طن compas، وقدّرت الآجال بـ 130,921 ساعة.

وبعد الاطّلاع على المكتوب المتعلّق بالردّ على عريضة الدّعوى والمرسّم بكتابة المجلس تحت عدد 318 بتاريخ 15 جوان 2012، والذي أكّد من خلاله الأستاذ إلياس مالوش نائب الشركة الصّناعيّة لتجهيز الشّاحنات والأجهزة الرّافعة "سيكام" ما يلي:

- عدم اختصاص مجلس المنافسة بالنّظر في الدّعوى على اعتبار أنّ الخلاف القائم بين شركة "هيدروميكا سيستم" وشركة "سيكام" هو خلاف تجاري محوره عدم التزام الشركة المدّعية بالتزاماتها التعاقدية تجاه الشركة

المدعى عليها وذلك في ما يتعلق بشروط إنجاز الطلبات و آجال تسليمها وهو ما تسبب لها في خسائر هامة وفي الإضرار بسمعتها التجارية وبالتزامها تجاه حرفائها.

وطلب بناء على ذلك رفض الدعوى لعدم الاختصاص وبصفة احتياطية إيمائها لأجل قصير لتقديم جوابها من حيث الأصل.

وبعد الاطلاع على المكتوب المرسم بكتابة المجلس المرسم بكتابة المجلس بتاريخ 14 أوت 2012 والذي أكد من خلاله نائب الشركة المدعى عليها أن الشركة الصناعية لتجهيز الشاحنات والأجهزة الرافعة "سيكام" تتولى تصنيع المجرورات ونصف المجرورات والصهاريج وهي تحقق نسبة هامة من رقم معاملاتها عن طريق التصدير نحو الأسواق الأوروبية والعربية والإفريقية، وهي تتعامل مع شركة "هيدروميكا سيستام" المختصة في صنع القلابات والرافعات للتزود بهذه المعدات الضرورية لصنع منتجاتها، واتسمت هذه العلاقة في السنوات الأخيرة بنوع من الفتور نتيجة عدم احترام هذه الأخيرة لتعهداتها التجارية بخصوص آجال تسليم الطلبات بالرغم من عديد المراسلات والتنايه الموجهة إليها في هذا الشأن، وفي هذا الإطار تم الاتفاق بين طرفي النزاع على تزويد شركة "سيكام" بـ 22 قلاباً هيدروليكيًا vérins compas بموجب الطلبية المؤرخة في 3 فيفري 2010 وذلك على أساس تسليمها 7 قطع في 4 مارس 2010 و 5 قطع في 11 مارس 2010 و 5 قطع في 18 مارس 2010 و 5 قطع في 25 مارس 2010 وذلك بثمن جملي قدره 156541 ديناراً، إلا أنه رغم حلول آجال التسليم فإن شركة هيدروميكا سيستام لم تحترم تعهداتها.

وأرفق نائب الشركة المدعى عليها تقريره بجملة الوثائق التالية:

- الوثيقة عدد 1: نسخة من المكتوب المؤرخ في 23 سبتمبر 2010 والموجه من المدير العام المساعد لشركة "سيكام" إلى الرئيس المدير العام لشركة "هيدروميكا سيستام"، والذي أكد من خلاله الإضرار التي تكبدتها الشركة من جراء التأخيرات في آجال التسليم المتكررة من ذلك ما تعلق بالطلبية رقم 0035/10 كما يبينه الجدول التالي:

عدد أيام التأخير	التسليم		طلبات	
	التاريخ	الكمية	التاريخ المفروض	الكمية
2	5 فيفري 2010	2	3 فيفري 2010	5
5	8 فيفري 2010	1		
9	12 فيفري 2010	2		
5	15 فيفري 2010	1	10 فيفري 2010	5

12	22 فيفري 2010	3		
13	23 فيفري 2010	1		
8	25 فيفري 2010	1		
14	1 مارس 2010	2		
24	11 مارس 2010	2	17 فيفري 2010	5
32	26 مارس 2010	3	24 فيفري 2010	3

وأكد الممثل القانوني لشركة "سيكام" أنّ هذا الوضع أجبر الشركة على إيجاد حلّ تعويضي بأوروبا بأسعار أفضل وبنفس الجودة، داعيا شركة "هيدروميكا سيستام" إلى عرض سعر أفضل بالنسبة لمعدات الرفع من نوع 40 طن المخزنة لديها لتتمّ برمجتها في الشراءات المستقبلية.

- الوثيقة عدد 2: نسخة من الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية بتونس بتاريخ 11 جوان 2011، القضية عدد 12340/23.

وبعد الاطلاع على ملحوظات مندوب الحكومة في الرد على تقرير ختم الأبحاث المدلى بها بتاريخ 24 جويلية 2017 والذي جاء فيها بالخصوص أنّ السوق المرجعية التي تنشط فيها شركة "هيدروميكا سيستام" تعدّ سوق متّصلة بالسوق المرجعية وليست بالسوق الرئيسية التي تستمدّ منها شركة "سيكام" قوّتها السوقية لفرض هيمنتها، إضافة إلى أنّ قطع العلاقة لم يكن فجئيا وإنما تمّ نتيجة الإخلال ببعض الالتزامات التعاقدية وعليه وإن توفّر عنصر الهيمنة فإنّ الإفراط فيها منعدم في قضية الحال.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الشريك لا يمكن أن يحتجّ بوجوده في وضعيّة تبعيّة والحال أنّ مجمع سيكام شريك في رأس مال شركة "هيدروميكا سيستام" بنسبة 2,5 % وعليه لا يمكن الاحتجاج بوجود وضعيّة تبعيّة. واعتبارا لما سبق، فإنّ الممارسات المثارة لا تشكّل استغلالا لوضعيّة الهيمنة أو التبعيّة الاقتصادية، وطلب تبعا لذلك رفض الدّعى.

وبعد الاطلاع على القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلّق بالمنافسة والأسعار. وعلى القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار. وبعد الاطلاع على بقية الأوراق المطروفة بالملفّ وعلى ما يفيد استدعاء الطّرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 28 سبتمبر 2017، وبما لم يحضر الأستاذ إبراهيم الميعادي نيابة عن شركة "هيدروميكا سيستام" وبلغه الاستدعاء، وحضرت الأستاذة منى الحميدي في حقّ زميلها الأستاذ إلياس مالوش نائب المدّعى عليها شركة "سيكام" وتمسّكت بالردود الكتابيّة.

وحضرت مندوب الحكومة السيّدة كريمة الهمامي وتلت ملحوظاتها الكتابيّة المطروقة نسخة منها بالملفّ.

وإثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم بجلّسة يوم 12 أكتوبر 2017.

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

1. من حيث الاختصاص:

حيث دفع نائب الشّركة المدّعى عليها بأنّ مجلس المنافسة غير مختصّ بالنّظر في الدّعوى الرّاهنة باعتبار أنّ الخلاف القائم بين الطّرفين يكتسي صبغة تجاريّة بالأساس و يتمثّل محوره في عدم إيفاء الشّركة المدّعية بالتزاماتها التّعاقديّة وذلك في ما يتعلّق بشروط إنجاز الطّليّبات وآجال تسليمها وهو ما تسبّب في خسائر هامة لمنوّبته وأضرّ بسمعتها التجاريّة وأجبرها على إيجاد حلول تعويضيّة للإيفاء بالتزاماتها.

وحيث استندت المدّعية في دعواها إلى أحكام الفصل الخامس من قانون المنافسة والأسعار (جديد) الذي ينصّ على أنّ وضعيّة التّبعيّة الاقتصاديّة هي الوضعيّة التي يوجد فيها أحد الحرفاء أو المزوّدين الذين لا تتوفّر لهم حلول بديلة للتّسويق أو التزوّد أو إسداء الخدمات، كما يقتضي نفس الفصل أنّ قطع العلاقات التجاريّة دون سبب موضوعي أو بسبب رفض الخضوع إلى شروط تجاريّة مجحفة يعدّ استغلالا مفرطا لوضعيّة تبعيّة اقتصاديّة ويمثّل بذلك ممارسة محلّلة بالمنافسة.

وحيث خلافا لما جاء بهذا الدّفع، فإنّه تبينّ من خلال دعوى الحال أنّ الشّركة المدّعية اشتكت من الاستغلال المفرط لوضعيّة هيمنة اقتصاديّة ووضعيّة تبعيّة اقتصاديّة من قبل شركة "سيكام" المدّعى عليها. وحيث تعيّن رفض الدّفع.

2. من حيث الشّكل:

حيث قدّمت الدّعوى في آجالها القانونيّة ممّن له الصّفة والمصلحة، واستوفت جميع شروطها.

3. من حيث الأصل:

حيث تعيب الشّركة الصّناعيّة الهيدروميكانيكيّة "هيدروميكا سيستم" المدّعية على الشّركة الصّناعيّة لتجهيز الشّاحنات والأجهزة الرّافعة "سيكام" المدّعى عليها قيامها بارتكاب ممارسات محلّلة بقواعد المنافسة تتمثّل في استغلال وضعيّة هيمنة على السّوق واستغلال وضعيّة تبعيّة اقتصاديّة.

1.3. بخصوص العلاقة القائمة بين طرفي النزاع:

حيث أحدثت شركة "هيدروميكا سيستم" بغرض تعويض شركة "هيدروميكا س أ" التابعة لمجمع "سيكام" الذي يضمّ عدّة شركات تنشط في مجالات الصّناعة والتّأمين والخدمات الماليّة.

وحيث يمثّل نشاط شركة "هيدروميكا س أ" في إنتاج وصناعة القلابات (compas hydroliques) والرافعات الهيدروليكية (verins hydroliques) التي تحتاجها شركة "سيكام" لتصنيع وتركيب المحرورات ونصف المحرورات وحاملات البضائع والصّهاريج وتوفير التّجهيزات على الحاملات المتعلّقة بالقلابات والصّهاريج. وهو نشاط متكامل ومترابط مع نشاط هذه الأخيرة المتمثّل في صناعة هياكل السيّارات والمعدّات الرّافعة (حسب السجلّ التجاري للشركة).

وحيث تنزّل إحداث شركة "هيدروميكا سيستام" في إطار اتّفاق بين الأطراف المعنية يقضي بفصل شركة "هيدروميكا س أ" عن مجمع "سيكام" بطريقة تضمن مواصلة نشاطها من خلال إحداث شركة جديدة.

وحيث نتج عن هذا الاتّفاق ما يلي :

- مواصلة شركة "هيدروميكا سيستام" للنّشاط السّابق لشركة "هيدروميكا س أ" والمتمثّل في إنتاج وصناعة القلابات (compas hydroliques) والرافعات الهيدروليكية (verins hydroliques).
- التزام معنوي من شركة "سيكام" بمواصلة التزوّد بهذه المنتجات المصنّعة من قبل شركة "هيدروميكا سيستام".

وحيث توزّع رأس مال شركة "هيدروميكا سيستام" عند إحداثها كما يلي :

- 55 % : مساهمة السيّد البشير بوجدي (تطوّرت المساهمة لتصبح في حدود 92,5 % بعد دخول شركة "كولداك" في تركيبة رأس المال).

- 45 % : مساهمة مجمع "سيكام" (تطوّرت المساهمة لتصبح في حدود 2,5 %).

وحيث تطوّر رأس مال الشركة ليصبح على النّحو التّالي :

- البشير بوجدي وعائلته وشركة "كولداك" : 92,5 %.

- مجمع سيكام : 2,5 %.

وحيث أقرّت شركة "سيكام" في ضوء ما ورد بالمراسلات المتبادلة بأنّ شركة "هيدروميكا سيستام" هي الشّريك الحصري والمزوّد الوحيد لها بالقلابات الهيدروليكية التي تحتاجها لصناعة منتجاتها النهائيّة من محرورات وصهاريج وذلك بموجب ما تمّ الاتّفاق عليه في إطار وضع حدّ لأنشطة شركة "هيدروميكا س أ" وتحويلها لفائدة شركة "هيدروميكا سيستام" التي احترمت جميع التزاماتها من ذلك الأعباء المتعلّقة بانتقال العملة والمخزون المترتّب عن وضع حدّ لشركة "هيدروميكا س أ".

وحيث أؤكد الممثل القانوني لشركة "هيدروميكا سيستام" أنه على امتداد الفترة الممتدة من سنة 1988 إلى سنة 2003 أي منذ الانطلاق في تصنيع القلاب صنف 32 طن اقتنت سيكام ما قدره 1198 قلاباً بقيمة مالية تقدّر بـ 8871359 ديناراً بما نسبته 86,91 % من رقم معاملات شركة "هيدروميكا أس أ".

وحيث أنه في ما يتعلّق بشركة "هيدروميكا سيستام" التي انطلقت في النشاط في مارس 2003، فقد اقتنت شركة "سيكام" إلى غاية سنة 2010 ما قدره 465 قلاباً صنف 32 طن بقيمة مالية تقدّر بـ 2939296,5 ديناراً بما نسبته 97,65 % من رقم معاملات الشركة.

وحيث تراجع رقم معاملات شركة هيدروميكا سيستام المنجز في إطار المعاملات التجارية مع شركة سيكام مقارنة بالتوقعات كما يلي:

السنة	2003	2006	2009	2010	2011
رقم المعاملات الجملي	985062	1036004	952146	742217	480119
رقم المعاملات المنجز مع شركة "سيكام"	461088	486537	455584	240903	0
رقم المعاملات المنجز مع شركة "سيكام" مقارنة بالتوقعات	21,13%	16,77%	12,92%	6,51%	0

وحيث أضافت المدّعية أنه في سنة 2010 قطعت شركة "سيكام" المدّعي عليها تعاملها معها، وذلك

بعد إلغاء الطلبية التي كانت ترمي إلى اقتناء:

- 7 قلابات في 4 مارس 2010.

- 5 قلابات في 11 مارس 2010.

- 5 قلابات في 18 مارس 2010.

- 5 قلابات في 25 مارس 2010.

وحيث اعتبرت شركة "سيكام" المدّعي عليها أنّ شركة "هيدروميكا سيستام" المدّعية لم تحترم آجال التسليم وتأخّرت بشكل هامّ عن تمكينها من المعدّات موضوع الطلبية المذكورة أعلاه ممّا تسبّب لها في مشاكل وإحراج مع حرفائها، وهو ما اضطرّها إلى اللّجوء إلى حلول بديلة وذلك بالتّعاقد مع غيرها.

حيث أثارت شركة "هيدروميكا سيستام" الممارسات المتعلّقة بالإفراط في استغلال وضعيّة الهيمنة الاقتصادية وفي استغلال وضعيّة التّبعيّة الاقتصاديّة من خلال قطع العلاقة التجاريّة.

2.3. بخصوص وضعيّة الهيمنة الاقتصاديّة:

حيث تمتلك شركة "سيكام" أكثر من 40 % من حصة السوق طبقا للمعطيات الواردة بموقعها على شبكة الأنترنت، وهي شركة مصدرة جزئيا منذ سنة 1979 إذ تحقق حوالي 60 % من رقم معاملاتها عن طريق التصدير نحو الأسواق الخارجية.

وحيث أكد فقه قضاء مجلس المنافسة في عديد المناسبات أنه لا يكفي امتلاك الحصة السوقية الأكبر لاحتلال مركز هيمنة على السوق لأن ذلك المركز لا يتحقق إلا متى كانت المؤسسة قادرة على فرض شروطها والتحكم في آليات السوق والتأثير الجذري على وضعيّة المتعاملين فيها والتصرف وفقا لإرادتها المنفردة دون الخضوع إلى ضغوط السوق ومتطلباتها وبالتالي عدم قدرة بقيّة المنافسين على التأثير على هيكلّة السوق. وحيث درج عمل المجلس أيضا على اعتبار أنّ معيار الحصة السوقية يعدّ عنصرا من عناصر تقدير مدى الهيمنة على السوق، إضافة إلى عناصر أخرى كالتقدم التكنولوجي وتنوّع المنتجات كما وكيفا وترويجها في مسالك توزيع كامل تراب الجمهورية.

وحيث لا تعتبر وضعيّة الهيمنة الاقتصادية في حدّ ذاتها ممارسة مخلة بالمنافسة.

وحيث لم يتضمّن ملفّ القضية معطيات متعلّقة بقدرة شركة "سيكام" على فرض شروطها والتحكم في آليات السوق والتأثير الجذري على وضعيّة المتعاملين فيها والتصرف وفقا لإرادتها المنفردة دون الخضوع إلى ضغوط السوق ومتطلباتها، ومن ثمّ فإنّ ادّعاء القائمة بالدّعوى أنّ شركة سيكام أفرطت في استغلال وضعيّة هيمنة اقتصادية بدا مجرّدا وغير مستند إلى ما يؤسّسه واقعا وقانونا.

2.3. بخصوص وضعيّة التبعية الاقتصادية:

حيث ينصّ الفصل 5 من قانون المنافسة والأسعار على أنّه "... يمنع الاستغلال المفرط لوضعيّة تبعية اقتصادية يوجد فيها أحد الحرفاء أو المزوّدين ممّن لا تتوفّر لهم حلول بديلة للتسويق أو التزود أو إسداء الخدمات.

وحيث يمكن أن تتمثّل حالات الاستغلال المفرط لوضعيّة تبعية اقتصادية خاصّة في الامتناع عن البيع أو تعاطي بيوعات أو شراءات مشروطة أو فرض أسعار دنيا لإعادة البيع أو فرض شروط تمييزية أو قطع العلاقات التجارية دون سبب موضوعي أو بسبب رفض الخضوع إلى شروط تجارية مجحفة". وحيث يقتضي التثبت من ذلك النظر في مدى تظافر عنصرين متلازمين هما وجود حالة التبعية الاقتصادية والإفراط في استغلالها.

وحيث أقرّ فقه قضاء مجلس المنافسة أنّ حالة التبعية الإقتصادية تتكوّن من تحالف عناصر ينشأ عن اجتماعها وضع التّاجر في حالة يصعب فيها عليه التخلّص من تأثير المزوّد على نشاطه وما يجنيه من أرباح. وتمثّل هذه العناصر في السّمة التي تحظى بها علامة المزوّد وأهميّة نصيبها في السّوق ومدى تأثيرها في رقم المعاملات الجملي للتّاجر الموزّع أو المؤسّسة الحريفة واستعصاء التزوّد بموادّ أو خدمات مشابهة من أيّ جهة أخرى على أن لا يكون مردّ ذلك سلوك التّاجر نفسه أو سياسته التّجاريّة، ضرورة أنّ التبعية تعبّر عن حالة خضوع مفروضة وليست وليدة اختيار إرادي.

وحيث تتمثّل الممارسة المثارة في قضيّة الحال في قطع علاقة تجاريّة دون سبب موضوعي.

وحيث ادّعت شركة "هيدروميكا سيستام" أنّها توجد في وضعيّة تبعية إقتصادية تجاه شركة "سيكام" ويتجلّى ذلك من خلال:

- الاتّفاق الحاصل بين طرفي النزاع المضمّن بمحضر الجلسة المنعقدة بتاريخ 23 أفريل 2003 والذي نصّ على إحداث شركة "هيدروميكا سيستام" لتعويض شركة "هيدروميكا س أ" التي تنتمي لمجمع "سيكام".

وعمقتضى هذا الاتّفاق تمّ نقل نشاط شركة "هيدروميكا س أ" المتمثّل في إنتاج وصناعة العديد من أنواع القلاّبات (compas hydrauliques) والرّافعات الهيدروليكيّة (verins hydrauliques) التي تحتاجها شركة "سيكام" لتصنيع وتركيب المحرورات ونصف المحرورات وحاملات البضائع والصّهاريج وتوفير التّجهيزات على الحاملات المتعلّقة بالقلاّبات والأسطح والصّهاريج، نحو شركة "هيدروميكا سيستام".

- التزام شركة "سيكام" بالتزوّد الحصري من شركة "هيدروميكا سيستام"، وهو ما تمّ التّنصيب عليه بمقتضى المكتوب المؤرّخ في 18 أفريل 2006.

وحيث أقرّ مجلس المنافسة في مناسبات عديدة أنّه لا يجب على العوامل والأسباب التي أدّت إلى وضعيّة التبعية الإقتصادية أن تكون وليدة خيار استراتيجي أو سياسة تجاريّة للشركة المعنية ضرورة أنّ التبعية تعبّر عن حالة خضوع مفروضة وليست وليدة اختيار إرادي.

وحيث بناء على ذلك يعتبر الاتّفاق الحاصل بين طرفي النزاع المضمّن بمحضر الجلسة المنعقدة بتاريخ 23 أفريل 2003 خيار استراتيجي للشركة المدّعية.

وحيث، لا يمكن والحال ما ذكر اعتبار أنّ شركة "هيدروميكا سيستام" في وضعيّة تبعية إقتصادية في علاقتها مع شركة "سيكام" بعد أن اختارت بصورة إراديّة أن تكون في هذه الوضعيّة.

وحيث فضلا عن ذلك وبخصوص قطع العلاقة التّجاريّة دون سبب موضوعي فقد تبين من الحكم الصّادر عن المحكمة الابتدائيّة بتونس بتاريخ 11 جوان 2011 في القضيّة عدد 12340/23، أنّ تحديد الشركة

المدعى عليها لآجال التسليم هو من العناصر التي تأسس عليها وصل الطلبية باعتباره من المسائل المشتركة وعليه فإنه من غير المستساغ قانونا اعتبار الشركة المدعية غير مواجهة بتاريخ التسليم سيما إزاء خلق الملف من أي مؤثر من شأنه الإفادة بمنازعة المدعية في تلك الآجال، وأن المحكمة قضت ابتدائيا بعد استعراضها لجملة من الحثيات برفض الدعوى الأصلية وإبقاء مصاريفها القانونية محمولة على القائم به. وحيث أنه لا يمكن في ضوء ما سبق للجهة المدعية أن تتمسك بأن العلاقة التجارية بين طرفي النزاع قد تمّ قطعها دون سبب موضوعي.

ولهذه الأسباب

قرر المجلس رفض الدعوى أصلا.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائية الثانية لمجلس المنافسة برئاسة السيد رضا بن محمود وعضوية السيدتين والسادة عمر التونكي ورجاء الشواشي وريم بوزيان وأكرم الباروني.

وتلي علنا بجلسة يوم 12 أكتوبر 2017 بحضور كاتبة الجلسة السيدة يمينة الزيتوني.

كاتبة الجلسة

الرئيس

يمينة الزيتوني

رضا بن محمود